بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0615 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0415 بالتوقيت العالمي) 5 فبراير 2023

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

أسعار الإنتاج ترتفع بأقصى معدل منذ ما يقرب من ست سنوات مع انخفاض قيمة الجنيه

النتائج الأساسية:

تضخم تكلفة المشتريات يصل إلى أعلى مستوى في أربع سنوات ونصف

انخفاض الأعمال الجديدة بشكل حاد مع ارتفاع معدل التضخم

انخفاض كل من الإنتاج والمشتريات والتوظيف بشكل أكبر

عانى الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط من انكماش حاد في ظروف الأعمال في شهر يناير، حيث أدى انخفاض قيمة الجنيه إلى تسارع كبير في ضغوط الأسعار. ارتفع تضخم تكلفة المشتريات إلى أعلى مستوى له في أربع سنوات ونصف، مما أدى إلى زيادة أسعار البيع بأقصى معدل منذ شهر فبراير 2017. وأدى تراكم الضغوط التضخمية إلى انخفاض ملحوظ ومتسارع في تدفقات الأعمال الجديدة، مما دفع الشركات إلى إجراء تخفيضات إضافية في النشاط والمشتريات والتوظيف. كما قدمت الشركات تقييمًا متشائمًا للعام المقبل حيث انخفضت توقعات الإنتاج إلى ثالث أدنى مستوى في تاريخ السلسلة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) التابع لـ S&P Global في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطًا من 47.2 نقطة في شهر ديسمبر إلى 45.5 نقطة في شهر يناير، مسجلاً قراءة أدنى من المستوى المحايد (50.0 نقطة). وأشارت القراءة إلى تدهور حاد في أحوال القطاع غير المنتج للنفط كان من أسرع معدلات التدهور في سلسلة التراجع الحالية المستمرة لـ 26 شهراً.

انخفضت تدفقات الطلبات الجديدة بوتيرة ملحوظة وأسرع في فترة الدراسة الأخيرة، حيث أكد كثير من الشركات أن ارتفاع الأسعار قد حدّ من ميزانيات العملاء. كما انعكس التراجع في انخفاض حجم المبيعات الخارجية مرة أخرى، حيث تراجعت بأكبر معدل منذ شهر سبتمبر الماضي.

كان التضخم مدفوعًا بالانخفاض السريع في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تفاقم مشاكل التكلفة بالنسبة للشركات المحلية حيث وصل تضخم أسعار المشتريات إلى أعلى مستوياته منذ شهر يوليو 2018. في الواقع، شهدت نصف الشركات التي شملتها الدراسة تقريبًا زيادة في تكاليف المشتريات منذ نهاية العام الماضي، مما أدى إلى ارتفاع قوي وأسرع في النفقات الإجمالية.

ونتيجة لذلك، رفعت الشركات أسعار إنتاجها بشكل كبير في شهر يناير، مع ارتفاع معدل التضخم إلى أسرع معدل مسجل منذ ما يقرب من ست سنوات. شهدت تجارة الجملة والتجزئة أكبر ارتفاع في متوسط الأسعار من بين القطاعات الأربعة الكبرى، يليها قطاع التصنيع.

وأدى الارتفاع السريع في الضغوط التضخمية وتأثير ذلك على حجم الطلب إلى انكماش حاد في الإنتاج على مستوى القطاع غير المنتج للنفط في شهر يناير. وأضافت بعض الشركات أن قيود الاستيراد أدت إلى مزيد من النقص في المعروض، مما أعاق النشاط التجاري وساهم في الارتفاع المستمر في الأعمال المتراكمة. تأثرت مواعيد التسليم أيضاً بنقص المواد، حيث أفادت الشركات بوجود تأخير في وصول المواد للشهر الثالث على التوالي.

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

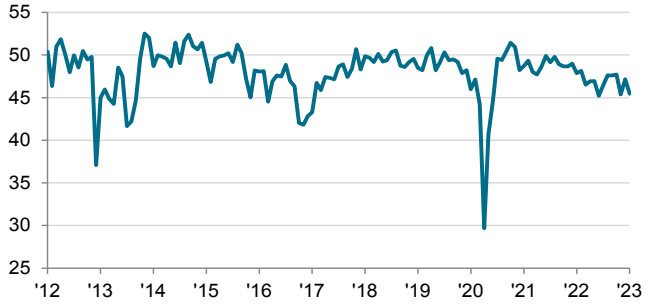

المصادر: S&P Global.

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 23 يناير 2023.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، كبير الباحثين الاقتصاديين في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"أضاف انخفاضٌ قويٌ آخر في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في شهر يناير إلى توقعات التضخم القاتمة في بداية عام 2023. وأظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات زيادة تكاليف المشتريات بأعلى معدل في أربع سنوات ونصف، حيث أدى انخفاض الجنيه إلى زيادة أخرى في رسوم الاستيراد. وأدى ارتفاع التكاليف إلى أكبر ارتفاع في أسعار البيع في الشركات غير المنتجة للنفط منذ شهر فبراير 2017، مما يشير إلى أن التضخم قد يرتفع أكثر من 21.3% في شهر ديسمبر ويظل مرتفعًا طوال معظم العام.

"وفي وقت لاحق، أشارت أحدث البيانات إلى حدوث انخفاضات حادة في كل من الطلبات الجديدة والنشاط التجاري في شهر يناير. ونتيجة لذلك، قامت الشركات بإجراء مزيد من التخفيض في عمليات الشراء والتوظيف، حيث تم تقييد شراء مستلزمات الإنتاج مرة أخرى بسبب ضوابط الاستيراد والنقص المستمر في الدولار الأمريكي. وقد أدى نقص الدولار إلى تفاقم التحديات الاقتصادية بشكل كبير في مصر في عام 2022 وسيظل على الأرجح مشكلة كبيرة هذا العام. وبناءً عليه، انخفضت توقعات الشركات للأشهر الـ 12 القادمة إلى ثالث أدنى مستوى لها على الإطلاق، حيث تتوقع الشركات أن تؤدي المشكلات المتعلقة بالتوريد والأسعار إلى إعاقة الطلب بشكل أكبر".

PMI™ by S&P Global

S&P Global 2023 ©

وفي ظل تقييد المعروض من بعض مستلزمات الإنتاج وانخفاض الطلب، قامت الشركات بإجراء تخفيضات إضافية على النشاط الشرائي في بداية العام. وكان الانخفاض الحاد في مشتريات مستلزمات الإنتاج أحد أقوى الانخفاضات المسجلة في تاريخ الدراسة الذي يقترب من 12 عامًا. وبالمثل، قلصت الشركات مخزونها من المشتريات للشهر الثالث على التوالي.

بالنظر إلى المستقبل، قدمت الشركات غير المنتجة للنفط تقييمًا ضعيفًا للإنتاج خلال الـ 12 شهراً المقبلة في شهر يناير، حيث انخفض التوقعات العامة إلى ثالث أدنى مستوى لها منذ بدء هذه السلسلة في شهر أبريل 2012. وأشار العديد من الشركات المشاركة إلى أن التضخم المرتفع من المرجح أن يعيق الطلب في الأشهر المقبلة، على الرغم من أن البعض يأمل أن تستقر أوضاع السوق.

أثرت التوقعات الضعيفة ومستويات النشاط على التوظيف في شهر يناير، حيث انخفض للمرة الثالثة في الأشهر الأربعة الماضية. ومع ذلك، ارتفع متوسط تكاليف التوظيف بأسرع وتيرة منذ شهر نوفمبر 2020 حيث سعت الشركات إلى زيادة الأجور في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

المصادر: S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و(PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™ by S&P Global

S&P Global 2023 ©